

قانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢١

بالتصديق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين والاتحاد الفيدرالي السويسري بشأن إزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال ومنع التهرب والتجنب الضريبي والبروتوكول المرفق بها

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين والاتحاد الفيدرالي السويسري بشأن إزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال ومنع التهرب والتجنب الضريبي والبروتوكول المرفق بها، الموقعين في المنامة بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٩،
أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

صُودق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين والاتحاد الفيدرالي السويسري بشأن إزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال ومنع التهرب والتجنب الضريبي والبروتوكول المرفق بها، الموقعين في المنامة بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٩، والمرافقين لهذا القانون.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ١٥ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ

الموافق: ٢٨ يناير ٢٠٢١م

اتفاقية

بين

حكومة مملكة البحرين

و

الإتحاد الفيدرالي السويسري

بشأن

إزالة الازدواج الضريبي

فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال

ومنع التهرب والتجنب الضريبي

إن حكومة مملكة البحرين والإتحاد الفيدرالي السويسري

رغبة منهما في مواصلة تطوير العلاقات الاقتصادية وتعزيز التعاون بينهما في المسائل الضريبية.

ورغبة منهما في إبرام اتفاقية إزالة النزواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال بدون خلق فرص لعدم الخضوع للضريبة أو لخضوع لضريبة منخفضة من خلال التهريب أو التجنب الضريبي (بما في ذلك الترتيبات التي تهدف إلى الحصول بشكل غير مباشر على مزايا الإعفاء المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لصالح المقيمين في دول ثالث).

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة (1)

الشخص الذين تنطبق عليهم الاتفاقية

تسري أحكام هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين لدى إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما.

المادة (2)**الضرائب التي تشملها الاتفاقية**

1- تطبيق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل ورأس المال المفروضة لصالح دولة متعاقدة أو أقسامها السياسية أفرعية أو السلطات المحلية التابعة لها، بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها.

2- تعتبر من الضرائب على الدخل ورأس المال كل الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل، أو إجمالي رأس المال، أو على عناصر الدخل أو رأس المال، بما في ذلك الضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن نقل ملكية الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة، والضرائب على إجمالي مبالغ إنجور أو الرواتب المدفوعة من قبل المؤسسات، بالإضافة إلى الضرائب على زيادة قيمة رأس المال.

3- الضرائب الحالية التي تطبق عليها أحكام هذه الاتفاقية بوجه خاص هي:

(أ) بالنسبة لسويسرا، الضرائب الفيدرالية والكانتونات والمحلية:

(1) على الدخل (إجمالي الدخل، الدخل المكتسب، الدخل من رأس المال، الأرباح الصناعية والتجارية، الأرباح الرأسمالية، وعناصر الدخل الأخرى) و

(2) على رأس المال (إجمالي الممتلكات، الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، أصول الأعمال التجارية، رأس المال المدفوع والاحتياطيات، وعناصر رأس المال الأخرى)

وتسمى فيما بعد "بضريبة سويسرا".

(ب) بالنسبة لمملكة البحرين: ضريبة الدخل المفروضة بموجب المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 1979 وتسمى فيما بعد "بضريبة البحرين".

4- تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها للضرائب والتي تفرض بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى الضرائب الحالية أو بدلا عنها. ويتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تخطر كل منهما الأخرى بأية تغييرات جوهرية يتم إدخالها على قوانينها الضريبية.

المادة (3)

تعريف عامة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

(1) يقصد بمصطلح "سويسرا" إقليم الاتحاد السويسري كما حددتها قوانينها ووفقاً لأحكام القانون الدولي، و

(2) يقصد بمصطلح "البحرين" إقليم مملكة البحرين، ومياهها الإقليمية بما في ذلك قاع البحر وباطن الأرض مما تمارس عليه مملكة البحرين حقوق السيادة والسلطة القضائية وفقاً لأحكام القانون الدولي.

(ب) يشمل مصطلح "شخص" أي فرد، أو شركة، أو أي كيان آخر مكون من مجموعة أشخاص؛

(ج) يقصد بمصطلح "شركة" أية هيئة اعتبارية أو كيان يعامل كهيئة اعتبارية للأغراض الضريبية، أو أي كيان آخر يؤسس أو يعترف به بموجب قوانين أحد أو كلا الدولتين المتعاقدين كهيئة اعتبارية؛

(د) يقصد بمصطلح "مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة" و "مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مؤسسة يديرها مقيم في دولة متعاقدة ومؤسسة يديرها مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

(هـ) يقصد بمصطلح "النقل الدولي" أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة تتولى تشغيلها مؤسسة يكون مكان إدارتها الفعلية في دولة متعاقدة، إلا إذا كانت السفينة أو الطائرة يتم تشغيلها فقط بين مناطق لدى الدولة المتعاقدة الأخرى.

(و) يقصد بمصطلح "السلطة المختصة":

(1) بالنسبة لسويسرا، رئيس الإدارة الاتحادية المانية أو من يمثله قانوناً؛ و

(2) بالنسبة للبحرين، وزير المالية والاقتصاد الوطني أو من يمثله قانوناً.

(ز) يقصد بمصطلح "مواطن" بالنسبة إلى دولة منجمدة:

(1) أي فرد يحمل جنسية دولة متعاقدة؛

(2) أي شخص قانوني أو شركة تضمّن أو جمعية تستمد وضعها من القوانين النافذة في دولة متعاقدة.

(ج) يشمل مصطلح "نظام المعاشات التقاعدية" أي خطة، أو نظم، أو صندوق، أو مؤسسة، أو العهد المالية، أو ترتيب آخر تأسس في دولة متعاقدة والتي:

(1) ينظمها وعموماً معفاة من ضريبة الدخل في تلك الدولة؛ و

(2) تعمل أساساً لإدارة أو تقديم مميزات تقاعدية أو معاشات تقاعدية أو لكسب دخل لصالح واحدة أو أكثر من تلك الأنظمة.

2- في حالة تطبيق هذه الاتفاقية في أي وقت من قبل دولة متعاقدة، فإن أي مصطلح لم يرد تعريفه في الاتفاقية، سيكون له ذات المعنى السائد في ذلك الوقت بموجب قانون تلك الدولة لتعارض فرض الضرائب التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، ويسمى المعنى الوارد في القوانين الضريبية لتلك الدولة على المعنى الوارد في أية قوانين أخرى لتلك الدولة.

المادة (4)

المقيم

1- لغرض هذه الاتفاقية، يُقصد بعبارة "مقيم في دولة متعاقدة":

(أ) باليسبة لسويسرا، أي شخص وفقاً للقانون السويسري يخضع لمسؤولية ضريبية مطلقاً في سويسرا؛ و

(ب) بالنسبة للبحرين: الفرد الذي لديه مسكن دائم، أو مركز المصالح الحيوية، أو الإقامة الاعتيادية في البحرين لمدة أو لمدد يبلغ مجموعها ما لا يقل عن 183 يوماً في السنة المالية المعنية، والشركة أو الكيان القانوني الآخر المؤسس من البحرين أو الذي يكون مكان إدارته الفعلية فيها.

ومع ذلك، لا تشمل هذه العبارة أي شخص خاضع للضريبة في تلك الدولة فيما يتعلق فقط بالدخل الشخصي من مصادر في تلك الدولة أو من رأس المال الموجود فيها.

2- في حالة ما إذا كان الفرد يعتبر مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين وفقاً لأحكام الفقرة (1)، فإن وضعه حينئذ سيتقرر على النحو الآتي:

(أ) يجب أن يعتبر مقيماً فقط بالدولة التي يكون له فيها مسكن دائم تحت تصرفه، فإذا كان له مسكن دائم تحت تصرفه في كلتا الدولتين، فيجب أن يعتبر مقيماً فقط من الدولة التي تكون علاقاته الشخصية والاقتصادية أوثق بها (مركز المصالح الحيوية)؛

(ب) في حالة عدم إمكانية تحديد الدولة التي يوجد فيها مركز مصاحبه الحيوية، أو في حالة عدم وجود مسكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين، فيجب أن يُعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يكون له بها محل إقامة معتاد؛

(ج) إذا كان له محل إقامة معتاد في كلتا الدولتين أو لم يكن له في أي منهما، فيجب أن يُعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يكون من مواطنيها؛

(د) إذا كان مواطناً لكلتا الدولتين أو ليس مواطناً لأي منهما، فيجب أن تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بتسوية المسألة بالاتفاق المتبادل.

3- في حالة ما إذا كان هناك شخص بخلاف الفرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين وفقاً لأحكام الفقرة (1)، فيجب أن يعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يقع فيها مكان إدارته الفعلية.

المادة (5) المنشأة الدائمة

1- للغراض هذه الاتفاقية، يُقصد بعبارة "منشأة دائمة" المكان الثابت لعمل تجاري الذي يزاوئ من خلاله العمل التجاري لمؤسسة كلياً أو جزئياً.

2- تشمل عبارة "منشأة دائمة" على وجه الخصوص:

- (أ) مكان الإدارة؛
- (ب) فرع؛
- (ج) مكتب؛
- (د) مصنع؛
- (هـ) ورشة العمل؛
- (و) منجم أو بئر نبط أو غاز أو معجر أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية؛
- (ز) مصفاة؛
- (ح) منفذ مبيعات؛ و
- (ط) مستودع فيما يتعلق بشخص يوفر منشآت للتخزين للأخرين.

3- يعتبر موقع البناء أو الإنشاء أو مشروع التركيب منشأة دائمة فقط إذا استمر لأكثر من اثنا عشر شهراً.

4- على الرغم من أحكام هذه المادة، يجب أن يعتبر بأن المؤسسة منشأة دائمة في دولة منقاددة وبأنها تزاوول أعمالا تجارية من خلال تلك المنشأة الدائمة إذا زاولت في تلك الدولة لفترة تزيد عن 90 يوما أي نشاط يرتبط مباشرة باستكشاف أو إنتاج النفط الخام أو غيره من المواد الهيدروكربونية الطبيعية في أرض تلك الدولة . سواء لحسابها الخاص أو لتكرير النفط الخام المملوك لها أو للتخزين في منشأتها في تلك الدولة أيضا تم استخراج.

5- على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، فإن عبارة " المنشأة الدائمة " يجب اعتبارها أنها لا تشمل ما يلي:

(أ) استخدام مرافق فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم البضائع أو السلع عائدة للمؤسسة؛

(ب) الاحتفاظ بمخزون من البضائع والسلع عائدة للمؤسسة فقط لأغراض التخزين أو العرض أو التسليم؛

(ج) الاحتفاظ بمخزون من البضائع والسلع عائدة للمؤسسة فقط لأغراض التصنيع من قبل مؤسسة أخرى؛

(د) الاحتفاظ بمكان ثابت للأنعمال التجارية فقط لغرض شراء بضائع أو سلع أو لجمع معلومات للمؤسسة؛

هـ) الاحتفاظ بمكان ثابت للأعمال التجارية فقط بغرض مزاولة الإعلان، بتوفير معلومات للبحث العلمية أو أنشطة مشابهة ذو طبيعة تحضيرية أو مساعدة للمؤسسة؛

و) قيام مؤسسة إحدى الدولتين المتعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بأعمال الإنشاء أو التجميع والتي ترتبط بتوصيل الآلات والمعدات التي تم إنتاجها من قبل تلك المؤسسة.

ز) الاحتفاظ بمكان ثابت للأعمال التجارية فقط للجمع بين أي من الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (و) من هذا البند، بشرط أن يكون مجمل نشاط المكان الثابت للأعمال التجارية الناتج عن مثل هذا الجمع ذا طبيعة تحضيرية أو مساعدة.

6- على الرغم من أحكام الفقرتين (1) و (2)، عندما يتصرف شخص - بخلاف الوكيل ذي الوضع المستقل الذي تنطبق عليه الفقرة (7) - نيابة عن مؤسسة وله سلطة بإبرام عقود باسم المؤسسة يمارسها في دولة متعاقدة بشكل اعتيادي، فيجب أن يعتبر أن تلك المؤسسة منشأة دائمة في تلك الدولة فيما يخص أي أنشطة يقوم بها ذلك الشخص لصالح المؤسسة، إلا إذا كانت أنشطة ذلك الشخص مقتصره على الأنشطة المذكورة في الفقرة (5) من هذه المادة، والتي إذا نفذت من خلال مكان ثابت للأعمال التجارية لا تجعل ذلك المكان منشأة دائمة بمقتضى أحكام تلك الفقرة .

7- لا يعتبر أن مؤسسة منشأة دائمة في دولة متعاقدة بمجرد قيامها بعمل تجاري في تلك الدولة من خلال سمسار أو وكيل عام بعموله أو أي وكيل آخر ذي طبيعة مستقلة، بشرط أن يتصرف هؤلاء الأشخاص في سياق أعمالهم التجارية الاعتيادية.

8- إذا كانت شركة مقيمة في دولة متعاقدة تسيطر على أو تخضع للسيطرة من قبل شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو تراول أعمالاً تجارية في تلك الدولة الأخرى (سواء كان ذلك من خلال منشأة دالمة أو خلاصه) فإن ذلك يحد ذاته لا يجعل أياً من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.

المادة (6)

الدخل من الممتلكات غير المنقولة

1- الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من ممتلكات غير منقولة (بما في ذلك الدخل الناتج من الزراعة أو الغابات) المكتسبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- يكون لعبارة "الممتلكات غير المنقولة" ذات المعنى الوارد لها وفقاً لقانون الدولة المتعاقدة التي توجد فيها الممتلكات المعنية، وفي جميع الأحوال، يجب أن تشمل هذه العبارة ملحق الممتلكات غير المنقولة والمواشي والمعدات المستخدمة في الزراعة والغابات، والحقوق التي تسري عليها أحكام القانون والمتعلقه بملكية الأراضي والعقارات، ودق الانتفاع بالممتلكات غير المنقولة، والحقوق في المدفوعات المتغيرة أو الثابتة كمقابل لاستغلال أو الحق في استغلال الرواسب والمناجم المعدنية، وغيرها من الموارد الطبيعية، ولا تعني السفن والقوارب والطائرات من الممتلكات غير المنقولة.

3- تسري أحكام الفقرة (1) على الدخل الناتج عن الاستغلال المباشر للممتلكات غير المنقولة، أو تأجيرها، أو استغلالها بأي شكل آخر.

4- تسري أحكام الفقرتين (1) و (3) أيضاً على الدخل الذي يُحصل عليه من الممتلكات غير المنقولة لمؤسسة وعلى الدخل من الممتلكات غير المنقولة المستخدمة في الخدمات الشخصية المستقلة.

المادة (7)

أرباح الأعمال التجارية

1- تخضع أرباح مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم تمارس المؤسسة عمل تجاري في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة تقع فيها. وإذا مارست المؤسسة عمل تجاري على الحدود، عساف الذكر، يجوز فرض الضريبة على أرباح المؤسسة في الدولة الأخرى على ألا تفرض إلا بمقدار الربح المنسوب إلى تلك المنشأة الدائمة.

2- مع مراعاة أحكام الفقرة (3)، عندما تمارس مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة عمل تجاري في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة موجودة فيها، تنسب إلى تلك المنشأة الدائمة في كلتا الدولتين المتعاقدين الأرباح التي يتوقع أن تحققها فيما لو كان مؤسسة مستقلة وتمارس بأنشطة مماثلة أو مشابهة في ظروف مماثلة، و مشابهة، وتعمل باستقلال تام مع المؤسسة التي هي منشأة دائمة لها.

3- عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يسمح بحصص المصروفات التي تم تكبدها للأغراض المنشأة الدائمة سواءً هي الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر، بما في ذلك المصروفات التنميدية والإدارية العامة التي تم تكبدها على هذا النحو.

4- يقدر ما جرى العرف في دولة متعاقدة على تحديد الأرباح المنسوبة إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمؤسسة على مختلف أقسامها، فإن أحكام الفقرة (2) من هذه المادة لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي ستخضع للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف، غير أن طريقة التقسيم النسبي المنبئة يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ التي تتضمنها هذه المادة.

5- لا تنسب أية أرباح إلى منشأة دائمة استناداً فقط إلى قيام هذه المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمؤسسة.

6- لأغراض الفقرات السابقة، تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بنفس الأسلوب سنة تلو الأخرى ما لم يكن هناك سبب وجيه وكاف يقتضي غير ذلك.

7- لا يجوز لدولة متعاقدة إجراء أي تعديل على الأرباح المنسوبة إلى منشأة دائمة لمؤسسة تابعة لإحدى الدولتين المتعاقدين بعد مضي 5 سنوات من انتهاء السنة الضريبية التي كانت فيها الأرباح منسوبة إلى تلك المنشأة، ولا تطبق أحكام هذه الفقرة في حالات الاحتيال أو الإهمال الجسيم أو انتقصير المتعمد.

8- حيثما تشتمل الأرباح على عناصر للدخل تمت معالجتها بشكل منفصل في مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام تلك المواد يجب ألا تتأثر بأحكام هذه المادة.

المادة (8)

النقل البحري والجوي

- 1- يجب أن تخضع الأرباح الناتجة من عمليات تشغيل السفن أو انطائرات في مجال النقل الدولي للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مكان الإدارة الفعلية للمؤسسة.
- 2- في حال كون مكان الإدارة الفعلية لمؤسسة النقل البحري على متن سفينة، فإنه يعتبر قائم في ميناء الدولة المتعاقدة التي تنبع لها السفينة، أو إذا لم يوجد ميناء فإنه يكون في الدولة المتعاقده الذي يقم فيها مشغل السفينة.
- 3- يجب أن تطبق أحكام الفقرة (1) أيضا على الأرباح الناتجة من المشاركة في اتحاد أو عمل تجاري مشترك أو وكالة تشغيل دولية.

المادة (9)

المؤسسات المرتبطة

1- عندما:

- أ) تشارك مؤسسة تابعة لدولة متعاقده بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى أو السيطرة عليها أو في رأس مالها، أو

ب) يشارك نفس الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى أو السيطرة عليهما أو مي رأسمالهما؛

ومى أى من الحالتين، إذا وضعت أو فرضت شروط بين مؤسستين فيما يتعلق بعلاقتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي تكون بين مؤسسات مستقلة عن بعضها، فإن أية أرباح كان من الممكن أن تحققها إحدى المؤسستين، إلا أنه بسبب تلك الشروط لم يتم تحقيقها، فيجوز إدراجها ضمن أرباح تلك المؤسسة وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك.

2- إذا أدرجت دولة متعاقدة أرباحاً ضمن أرباح مؤسسة تابعة لها وأخضعها للضريبة تبعاً لذلك وكانت تلك الأرباح المدرجة أرباحاً لمؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى وخضعت للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وكانت تلك الأرباح المدرجة أرباحاً ستتحقق للمؤسسة التابعة للدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، لو كانت الشروط بين المؤسستين هي الشروط ذاتها التي تكون بين مؤسسات مستقلة، ففي هذه الحالة يجب على الدولة المتعاقدة الأخرى إجراء التعديل المناسب على مبلغ الضريبة المفروض على تلك الأرباح في تلك الدولة، ولتحديد هذا التعديل يتعين مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية ويجب على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين استشارة فيما بينهما عند الضرورة.

3- لا يجوز لدولة متعاقدة أن تدرج في أرباح مؤسسة- وتخضعها تبعاً لذلك للضريبة - الأرباح التي كانت ستتحقق للمؤسسة، ولكن لم يتم تحقيقها بسبب الشروط المشار إليها في الفقرة رقم (1)، من بعد مضي 5 سنوات من انتهاء السنة الضريبية التي كان من الممكن أن تكون فيها الأرباح مستحقة للمؤسسة، ولا تطبق أحكام هذه الفقرة في حالات الاحتيال أو الإهمال الجسيم أو التقصير المتعمد.

المادة (10)

أرباح الأسهم

1- يجوز أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- ومع ذلك يجوز أن تخضع أرباح الأسهم للضريبة أيضاً في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم وذلك وفقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة في هذه الحالة يجب ألا تزيد عن:

أ) 5 بالمائة من إجمالي قيمة أرباح الأسهم، إذا كان المالك المستفيد شركة (خلاف للشراكة) يملك بصورة مباشرة ما لا يقل عن 10 بالمائة من رأس مال الشركة الدافعة لتلك الأرباح؛

ب) 15 بالمائة من إجمالي قيمة أرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى.

3- على الرغم من أحكام الفقرة (2)، تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم هو تلك الدولة الأخرى، أو الأقسام السياسية الفرعية، أو الحكومات المحلية، أو المصرف المركزي، أو صناديق التقاعد، أو هيئات الاستثمار، أو أي مؤسسة أخرى تم تأسيسها من قبل حكومتها أو أقسامها السياسية الفرعية أو حكوماتها المحلية، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك الحكومة كما يتم الاتفاق عليه من قبل السلطات المختصة للدولتين المتعاقدين.

الموزعة للضريبة على الأرباح غير الموزعة، حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو غير الموزعة تتألف كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل ناشئ في تلك الدولة الأخرى.

المادة (11)

الدخل الناشئ عن مطالبات الدين

1- يجب أن يخضع الدخل عن مطالبات الدين الذي ينشأ في دولة متعاقدة ويدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى فقط.

2- يقصد بمصطلحي "الدخل الناشئ عن مطالبات الدين" أو "الدخل" في هذه المادة الدخل الناشئ عن مطالبات الدين بكافة أنواعها، سواء كانت مضمونة برهن أم لا، أو كانت تصحح حق المشاركة في أرباح المدين أم لا، وخاصة، الدخل المستمد من السندات الحكومية والدخل الناتج من الأذونات أو السندات، بما في ذلك العلاوات والجوائز المتعلقة بمثل هذه السندات الحكومية أو الأذونات أو السندات. ولا تعتبر الغرامات على الدفوعات المتأخرة دخلًا لعرض هذه المادة.

3- لا تطبق أحكام الفقرة (1) إذا كان المالك المستفيد من الدخل مقيماً في دولة متعاقدة، ويزاول في الدولة المتعاقدة الأخرى التي ينشأ بها الدخل، أعمالاً تجارية من خلال منشأة دائمة كالقائمة بها، أو يؤدي في الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت موجود فيها، وكانت مطالبات الدين التي يدفع بسببها الدخل مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة، وفي مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) بحسب الأحوال.

4- إذا تبين أن مبلغ الدخل المدفوع نتيجة مطالبات الدين بين الدافع والمالك المستفيد بسبب وجود علاقة خاصة بينهما أو بين كليهما وشخص آخر، يبرد عن الدخل الذي كان سيتق عليه الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد هذه العلاقة الخاصة، عندئذ يجب أن تطبق أحكام هذه المادة فقط على المبلغ المذكور تالياً، وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

المادة (12) الإتاوات

1- يجب أن تخضع الإتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة للضريبة فقط في الدولة التي يكون المالك المستفيد مقيماً فيها.

2- يقصد بمصطلح "الإتاوات" الوارد في هذه المادة المبالغ المدفوعة، أياً كان نوعها نظير الاستخدام أو الحق في استخدام أية حقوق طبع للمؤلف في الأعمال الأدبية أو الفنية أو العلمية، بما في ذلك الاملاص السينمائية أو أية براءات اختراع أو علامات تجارية أو تصميم أو نموذج أو خطة أو تركيبة سرية أو عملية أو مقابل معلومات تتعلق بالخبرة الصناعية أو التجارية أو العلمية.

3- لا تطبق أحكام الفقرة (1) إذا كان المالك المستفيد للإتاوات كونه مقيماً في دولة متعاقدة يزاول أعمالاً تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الإتاوات من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو يؤدي في تلك الدولة خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت موجود فيها وكان الحق في الاستعمال أو الملكية الناشئة عنها هذه الإتاوات المدفوعة مرتبطة ارتباطاً فعلياً مع تلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت، ففي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) أو (14) بحسب الأحوال.

4- إذا كانت قيمة الإتاوات المدفوعة بغير الاستعمال أو الحق في الاستعمال أو المعلومات التي تدفع عنها الإتاوات بين الدافع والمالك المستفيد بسبب وجود علاقة خاصة بينهما أو بين كل منهما وشخص آخر، تزيد عن القيمة التي كان سيتفق عليها الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد هذه العلاقة الخاصة، عندئذ يجب أن تطبق أحكام هذه المادة فقط على القيمة المذكورة ثانياً. وفي هذه الحالة بظل الجزء الرائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

المادة (13) الأرباح الرأسمالية

1- يجوز أن تخضع الأرباح الرأسمالية التي يستمدّها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الممتلكات غير المنقولة المشار إليها في المادة (6) والكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- يجوز أن تخضع الأرباح الرأسمالية الناتجة من التصرف في الممتلكات المنقولة والتي تشكل جزءاً من ممتلكات الأعمال التجارية لمنشأة دالة تمتلكها مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو من الممتلكات المنقولة المتعلقة بمقر ثابت مودود لمقيم في دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لعرض أداء خدمات شخصية مستقلة، بما في ذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة من التصرف في تلك المنشأة الدائمة (وجدها أو مع المؤسسة ككل) أو ذلك المقر الثابت، للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

3- يجب أن تخضع الأرباح الرأسمالية الناتجة من التصرف في سلع أو طائرات عاملة في النقل الدولي أو ممتلكات منقولة خاصة بتشغيل مثل تلك السفن أو الطائرات، للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الكائناً فيها مكان الإدارة الفعلية للمؤسسة فقط.

4- يجوز أن تخضع الأرباح الرأسمالية التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأسهم والتي تستمد أكثر من 50 بالمائة من قيمتها بشكل مباشر أو غير مباشر من الممتلكات غير المنقولة الثابتة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى، ولا تطبق أحكام الجملة السابقة على الأرباح الرأسمالية الناتجة:

(أ) من التصرف في أسهم مدرجة في بورصه تأسست في أي من الدولتين المتعاقدين أو في بورصة يتم الاتفاق عليها من قبل السلطات المختصة التابعة للدولتين المتعاقدين؛ أو

(ب) من التصرف في أسهم لشركة تمثل قيمة ممتلكاتها غير لمنقولة التي نزاول الشركة أعمالها التجارية فيها أكثر من 50 بالمائة من قيمة الشركة.

5- تخضع الأرباح الرأسمالية الناتجة من المصرف في أية ممتلكات غير تلك المشار إليها في الفقرات (1) و(2) و(3) و(4) للضريبة فقط من الدولة المتعاقدة التي يقدم فيها للمصرف.

المادة (14) الخدمات الشخصية المستقلة

1- يخضع الدخل المتحقق لفرد مقيم في دولة متعاقدة من خدمات مهنية أو من أنشطة أخرى ذات طابع مستقل للضريبة فقط في تلك الدولة، ما لم يكن لديه مقر ثابت موجود بشكل منتظم في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء أنشطته. وإذا كان لديه هذا المقر الثابت، فيجوز أن يخضع للضريبة في الدولة الأخرى الدخل المنسوب لذلك المقر الثابت.

2- يشمل مصطلح "خدمات مهنية" على وجه الخصوص الأنشطة المستقلة العلمية، أو الأدبية، أو الفنية، أو التربوية، أو التعليمية، والأنشطة المستقلة للأطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبين.

المادة (15)**الخدمات الشخصية غير المستقلة**

1- مع مراعاة أحكام المواد (16) و(18) و(19)، يجب أن تخضع الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة للأجور التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة من وظيفة للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم تتناول الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى. فإذا تمت مزاوله الوظيفة على ذلك النحو، فإنه يجوز إخضاع تلك المكافآت للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- على الرغم من أحكام الفقرة (1)، فإن المكافآت التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من وظيفة يزاولها في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولاً، إذا:

(أ) تواجد المقيم في الدولة الأخرى لفترة أو لفترات لا تتجاوز في مجموعها 183 يوماً خلال السنة المالية المعنية؛ و

(ب) دفعت المكافآت من قبل أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة الأخرى؛ و

(ج) لم تكن المكافآت قد تحملتها منشأة دائمة أو مقر ثابت يملكه صاحب العمل في الدولة الأخرى.

3- على الرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة، فإن المكافآت المنقحة من مزاوله وظيفة على متن سفينة أو طائرة يتم تشغيلها في مجال النقل الدولي، يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة التي يوجد فيها مكان الإدارة الفعلية للمؤسسة.

المادة (16)

ألعاب المدراء

يجوز أن تخضع ألعاب المدراء والمدموعات المماثلة الأخرى التي ينماصها مقيم في دولة متعاقد بصفته عضواً في مجلس إداره شركة مقيمة في الدولة المتعاقد الأخرى للصربية من تلك الدولة الأخرى.

المادة (17)

الفنانون والرياضيون

1- على الرغم من أحكام المادتين (14) و(15)، يجوز أن يخضع الدخل الذي يحققه مقيم في دولة متعاقد بصفته مناناً، كممثل مسرحي أو سينمائي أو إذاعي أو تلفزيوني، أو موسيقياً أو رياضياً من نشاطاته الشخصية التي يمارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقد الأخرى، للصربية من تلك الدولة الأخرى.

2- إذا كان الدخل الذي يحصل عليه الفنان أو الرياضي بصفته تلك من مرآولة أنشطته الشخصية لا يعود على الفنان أو الرياضي ولكن يعود على شخص أدر، فيجوز أن يخضع هذا الدخل، على الرغم من أحكام المواد (7) و(14) و(15)، للصربية في الدولة المتعاقد التي يزاول الفنان أو الرياضي أنشطته فيها. ولا تسري أحكام الجملة السابقة إذا تبين بأن لك الفنان ولد الرياضي نفسه ولا أي أشخاص دوى صلة به، يشاركون بشكل مباشر من الأرباح ذلك الشخص.

3- لا تطبق الفقرتين (1) و(2) على الدخل من أنشطة تمت مزاولتها في دولة متعاقدة من قبل فنان أو رياضي إذا كان ذلك الدخل تحقق بشكل مباشر أو غير مباشر، كامل أو أساسي من أموال عامة للدولة المتعاقدة الأخرى، أو أعضائها السياسية الفرعية أو السلطات المحلية التابعة لها. في هذه الحالة، يخضع الدخل للضريبة فقط في الدولة التي يكون الفنان أو الرياضي مقيماً فيها.

المادة (18)

المعاشات التقاعدية

مع مراعاة أحكام الفقرة (2) من المادة (19)، يجب أن تخضع المعاشات التقاعدية وأي مكافآت مماثلة أخرى تدفع لمقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة سابقة للضريبة في تلك الدولة فقط. ولكن إذا كانت هذه المعاشات التقاعدية وأي مكافآت مماثلة ناشئة في الدولة المتعاقدة الأخرى غير خاضعة للضرائب في الدولة المذكورة أولاً، يجوز لتلك الدولة المتعاقدة أن تفرض ضريبة على ذلك الدخل.

المادة (19)

الخدمات الحكومية

1- (أ) يجب أن تخضع الرواتب والحوافز والمكافآت المماثلة الأخرى التي تدفعها دولة متعاقدة أو أي من وحداتها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية إلى فرد مقابل خدمات قدمها لهذه الدولة المتعاقدة أو لوكالاتها السياسية الفرعية أو لسلطاتها المحلية، للضريبة في تلك الدولة فقط.

ب) ومع ذلك، فإن مثل هذه الرواتب والادخار والمكافآت المماثلة الأخرى تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا، أدبت الخدمات في تلك الدولة وكان الفرد مقيماً في تلك الدولة والذي:

- (1) يكون من مواطني تلك الدولة، أو
- (2) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة عقب لعرض تأدية تلك الخدمات.

2- أ) تخضع المعاشات التقاعدية وانكافآت المماثلة الأخرى المدفوعة من قبل دولة متعاقدة أو من خلال صناديق، يتم إنشاؤها من قبل تلك الدولة أو أي من وحداتها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية إلى فرد مقابل خدمات قدمها لتلك الدولة أو لوحداتها السياسية الفرعية أو لسلطتها المحلية، للضريبة في تلك الدولة فقط.

ب) ومع ذلك، فإن مثل هذه المعاشات التقاعدية والمكافآت المماثلة الأخرى تخضع للضريبة في الدولة المتعامدة الأخرى فقط، إذا كان الفرد مقيماً ومواطناً في تلك الدولة.

3- تطبق أحكام المواد (15) و(16) و(17) و(18) على الرواتب والادخار والمعاشات التقاعدية والمكافآت المماثلة الأخرى المتعلقة بتأدية خدمات مرتبطة بأعمال تجارية تمت مزاولتها من قبل دولة متعاقدة أو أي من وحداتها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية.

المادة (20)**الطلبة**

لا تخضع المدفوعات التي يتسلمها طالب أو متدرب مهني، لغرض معيشته أو تعليمه أو تدريبه، ويكون أو كان مباشرة قبل زيارته لدولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى والذي يكون متواجداً في الدولة المذكورة أولاً فقط لغرض الدراسة أو تلقي التدريب للضريبة في تلك الدولة المذكورة أولاً شريطة أن تكون تلك المدفوعات ناشئة من مصادر خارج تلك الدولة.

المادة (21)**الدخل الآخر**

1- يجب أن تخضع بنود الدخل لمقيم في دولة متعاقدة، أينما نشأت، وانتهى لم تناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية، للضريبة في تلك الدولة فقط.

2- لا تطبق أحكام الفقرة (1) على الدخل، بخلاف الدخل من الممتلكات غير المنقولة كما حددت في الفقرة (2) من المادة (6)، إذا كان المستلم لمثل ذلك الدخل، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يمارس أعمالاً تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو يؤدي في تلك الدولة خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت موجودة فيها، وكان الحق أو الخلل الذي دفع عنه الدخل يرتبط ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو المقر الثابت، في مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) بحسب الأحوال.

المادة (22)
رأس المال

- 1- يجوز إخضاع رأس المال المتمثل في الممتلكات غير المنقولة المشار إليها في المادة (6) والمملوكة لمقيم في دولة متعاقدة والتي تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- 2- يجوز إخضاع رأس المال المتمثل في الممتلكات المنقولة التي تشكل جزءاً من ممتلكات الأعمال التجارية لمنشأة دائمة تمتلكها مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة، أخرى أو المتمثل في ممتلكات منقولة تابعة لمقر ثابت مقيم لمقيم في دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لعرض أداءه خدمات شخصية مسجلة، للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- 3- يجب أن يخضع رأس المال المتمثل في سفن أو طائرات يتم تشغيلها في النقل الدولي، والمتمثل في ممتلكات منقولة تتعلق بتشغيل مثل تلك السفن والطائرات للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مكان الإدارة الفعلية للمؤسسة.
- 4- يجب أن تخضع كافة عناصر رأس المال الأخرى لمقيم في دولة منعقدة للضريبة في تلك الدولة فقط.

المادة (23)
إزالة الازدواج الضريبي

- 1- بالنسبة لسويسرا، يجب أن يتم تجنب الازدواج الضريبي على النحو التالي:

(أ) إذا حقق مقيم في سويسرا دخلاً أو يملك رأس مال بموجب أحكام هذه الاتفاقية، وكان يجوز أن يخضع للضريبة في البحرين، على سويسرا أن تعفي ذلك الدخل أو رأس المال من الضريبة، بموجب أحكام الفقرة الفرعية (ب). ومع ذلك يطبق هذا الإعفاء على الأرباح الرأسمالية المشار إليها في الفقرة (4) من المادة (13) فقط في حال تبيين إخضاع مثل تلك الأرباح الرأسمالية للضريبة في البحرين فعلياً.

(ب) إذا حقق مقيم في سويسرا دخلاً بحور، خضاعه للضريبة في البحرين وفقاً لأحكام المادة (10)، على سويسرا أن تسمح، وبناء على الطلب، بمنح تخفيض ضريبي لذلك المقيم، وقد يتكون التخفيض الضريبي مما يلي:

(1) خصم مبلغ من الضريبة المفروضة على دخل ذلك المقيم مساوياً للضريبة المفروضة في البحرين وفقاً لأحكام المادة (10)، وعلى الرغم من ذلك، يجب ألا يتجاوز الخصم ذلك الجزء من ضريبة سويسرا المحسوب قبل منح الخصم والذي ينسب إلى الدخل الذي يجوز إخضاعه للضريبة في البحرين؛ أو

(2) تخفيض مبلغ مقطوع من ضريبة سويسرا؛ أو

(3) إعفاء جزئي لتدابير الأسهم من ضريبة سويسرا، وفي أي حالة تتكون على الأقل من خصم الضريبة المفروضة في البحرين من إجمالي مبلغ أرباح الأسهم.

على سويسرا أن تحدد الإعفاء المناسب وصيغ الإجراءات وفقاً لأحكام سويسرا المتعلقة بتنفيذ المعاهدات الدولية للتبادل السويسري لتجنب الازدواج الضريبي.

ج) بحق لشركة مقيمة في سويسرا والتي تستمد أرباح الأسهم من شركة مقيمة في البحرين، لاغراض فرض الضريبة في سويسرا بالنسبة لتلك الأرباح، التمتع بنفس الإعفاء الذي يملك أن يعطى للشركة إذا كانت الشركة التي تدفع أرباح الأسهم مقيمة في سويسرا.

2 - بالنسبة للبحرين، يجب أن يتم تجنب الازدواج الضريبي على النحو التالي:

أ) إذا حقق مقيم في البحرين دخلًا أو يملك رأس مال بموجب أحكام هذه الاتفاقية، وكان يجوز أن يخضع للضريبة في سويسرا، على البحرين أن تسمح بما يلي:

(1) خصم مبلغ من الضريبة المفروضة على دخل ذلك المقيم مساوياً لضريبة الدخل المدفوعة في سويسرا؛

(2) خصم مبلغ من الضريبة المفروضة على رأس مال ذلك المقيم مساوياً لضريبة رأس المال المدفوعة في سويسرا.

على الرغم من ذلك، يجب ألا يتجاوز ذلك الخصم، في أي من الحالتين، ذلك الجزء من ضريبة الدخل أو ضريبة رأس المال المحسوبة قبل منح الخصم، والذي ينسب إلى الدخل أو إلى رأس المال، بحسب الأحوال، الذي يجوز إخضاعه للضريبة في سويسرا.

3- إذا كان الدخل الذي يحصل عليه أو رأس المال الذي يملكه مقيم في دولة متعاقدة معني من الضريبة في تلك الدولة طبقاً لأحكام الاتفاقية، فيجوز لتلك الدولة على الرغم من ذلك عند حسابها مبلغ انضريبة على باهي الدخل أو رأس المال لذلك المقيم أن تأخذ من الأرباح الدخل أو رأس المال المعفى.

المادة (24)**عدم التمييز**

1- لا يجوز أن يخضع مواطنو دولة متعاقدة لدية ضرائب أو أية متطلبات مرتبطة بها في الدولة المتعاقدة الأخرى تكون مختلفة أو تشكل عبئاً أكبر مقارنة بالضرائب أو المتطلبات المرتبطة بها التي يخضع لها أو قد يخضع لها من نفس الظروف مواطنو تلك الدولة الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالإقامة، وعلى الرغم من أحكام المادة (1). يجب أن تطبق أحكام هذه الفقرة أيضاً على الأشخاص غير المقيمين في إحدى أو كلتا الدولتين المتعاقدين.

2- لا يجوز أن تفرض الضرائب على منشأة دائمة تمتلكها مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بشكل أقل تفضيلاً في تلك الدولة الأخرى مقارنة بالضرائب المفروضة على المؤسسات التابعة لتلك الدولة الأخرى والتي تقوم بمزاولة ذات الأنشطة التي تزاولها تلك المنشأة الدائمة. ولا يعسر هذا الحكم باعتباره ملزماً لدولة متعاقدة بأن تمنح للمقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أي مخصصات شخصية أو إعفاءات أو تخفيض لأعراض الضريبة بسبب الحالة المدنية أو المسؤوليات الأسرية مما تمنحه للمقيمين فيها.

3- باستثناء ما تنطبق عليه أحكام الفقرة (1) من المادة (9)، أو الفقرة (4) من المادة (11)، أو الفقرة (4) من المادة (12)، يجب أن يكون الدخل من مطالبات الدين والبطاقات وأي مدفوعات أخرى تدفعها مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى قابلة للخضوع تحت نفس الظروف التي ستخضع فيها فيما لو أنها دفعت إلى مقيم في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، وذلك لعرض تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لتلك المؤسسة. كما يجب أن تكون أية ديون على مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة تدفعها إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى قابلة للخضوع تحت نفس الظروف التي ستخضع

فيها لو كان معهوداً بها إلى مقيم في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، وذلك لغرض تحديد رأس المال الخاضع للضريبة لتلك المؤسسة.

4- لا يجوز إخضاع مؤسسات تابعة لدولة متعاقدة، والتي تكون ملكية رأس مالها كلياً أو جزئياً أو السيطرة عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل مقيم واحد أو أكثر في الدولة المتعاقدة الأخرى، لأية ضرائب أو أية متطلبات مرتبطة بها في الدولة المذكورة أولاً تختلف أو تزيد عيئاً عن الضرائب أو المتطلبات المرتبطة بها التي تخضع أو قد تخضع لها مؤسسات مماثلة في الدولة المذكورة أولاً.

5- على الرغم من أحكام المادة (2)، يجب أن تطبق أحكام هذه المادة على الضرائب من كل نوع ووصف.

المادة (25)

إجراءات الاتفاق المتبادل

1- إذا اعتبر شخص أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي فيما يخصه إلى فرض ضريبة تخالف أحكام هذه الاتفاقية، يجوز له، وبغض النظر عن الحلول التي ينص عليها القانون المحلي في كلتا الدولتين، عرض قضيته على السلطة المختصة لأي من الدولتين المتعاقبتين. يجب أن يتم تقديم الغصية خلال 3 سنوات من أول إسعار بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضرائب بخالف أحكام هذه الاتفاقية.

2- إذا تبين للسلطة المختصة أن الاعتراض مبرراً وأنها غير قادرة بنفسها إلى التوصل إلى حل مرضي، فإنه يتعين عليها أن تسعى إلى نسوية القضية عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى، بهدف تجنب فرض ضريبة تخالف أحكام هذه الاتفاقية.

3- يجب على السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين أن تسعى عن طريق الاتفاق المتبادل إلى معالجة أية صعوبات أو شكوك ناتجة عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، كما يجوز لهما أن تتشاورا معاً لإزالة الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الاتفاقية.

4- يجوز للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين التواصل مع بعضهما بصورة مباشرة، بما في ذلك التواصل عن طريق هيئة مشتركة تتألف منهم أو من يمثلهم، لغرض التوصل إلى اتفاق حول الفقرات السابقة.

5- يجب أن تقدم أي مسائل لم يتم حلها من القضية للتحكيم إذا طُلب الشخص ذلك في الحالة التالية:

(أ) عرض الشخص بمقتضى الفقرة (1) قضية عنى السلطة المختصة في دولة متعاقدة بدعوى أو الإجراءات التي اتخذتها إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كلتاها قد أدت إلى إخضاع ذلك الشخص لضريبة تخالف أحكام هذه الاتفاقية، و

(ب) لم يتمكن السلطات المختصة من التوصل إلى اتفاق لحل القضية ومما للمقرة (2) خلال ثلاث سنوات من تقديم القضية إلى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ويكون قرار التحكيم ملزماً لكل الدولتين ويمعد على الرغم من أي حدود زمنية منصوص عليها في الفوائض المحلية لتلك الدولتين، ما لم يرفض شخص متضرر من الفصحة بصورة مباشرة الاتفاق المتبادل الذي ينفذ ذلك القرار أو ما لم توافق السلطات المختصة والأشخاص المتضررين من الفصحة بصورة مباشرة على حل آخر خلال 6 أشهر بعد علمهم بالقرار، وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين من خلال الاتفاق المتبادل فيما بينهم التوصل إلى طريقة لتطبيق هذه الفقرة.

6- يجوز للدولتين المتعاقبتين الإفصاح لمجلس التحكيم والذي يأسس بموجب أحكام الفقرة (5) تلك المعلومات الضرورية لتنفيذ إجراءات التحكيم. ويجب أن يكون أعضاء مجلس التحكيم خاضعين لمبدأ الإفصاح المبينة في الفقرة (2) من المادة (26) فيما يتعلق بالمعلومات التي تم الإفصاح عنها.

المادة (26)

تبادل المعلومات

1- يجب على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين تبادل تلك المعلومات التي يتوقع أنها ذات صلة بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو إدارة أو تنفيذ الفوائض المحلية المتعلقة بالضرائب الواردة في الاتفاقية بالقدر الذي لا تتعارض فيه تلك الضرائب مع هذه الاتفاقية، ولا يقيد تبادل المعلومات بالمادة (1).

2- تعامل أية معلومة تتلقاها دولة متعاقدة بموجب الفقرة (1) على أنها سرية وبمفهوم الطريقة التي تتعامل بها هذه الدولة بشأن تلقي المعلومات طبقاً لقوانينها المحلية، ولا يجوز الإفصاح عنها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) المختصة بتقدير أو جمع الضرائب المشار إليها في الفقرة (1) أو بتطبيقها أو بالإجراءات

القضائية المتعلقة بها أو بالفصل في استئناف بتعلق بها أو بالإشراف على ما سبق. ولا يجوز لهؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام المعلومات إلا لتلك الأغراض. ويجوز لهم الإفصاح عن المعلومات في المحاكمات القضائية العلنية أو في الأحكام القضائية. وعلى الرغم مما سبق، يجوز استخدام المعلومات التي استلمتها دولة متعاقدة لأغراض أخرى إذا جاز استخدام المعلومات لتلك الأغراض الأخرى بموجب قوانين الدولتين المتعاقدين وإذا صرحت السلطة المختصة في الدولة التي توفر هذه المعلومات بذلك الاستخدام.

3- لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرتين (1) و (2) بشكل يؤدي إلى إلزام دولة متعاقدة بما يلي:

(أ) تنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين أو الممارسات الإدارية في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ب) تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو النظم الإدارية المتعاقدة في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ج) تقديم معلومات من شأنها كشف أي سر يتعلق بالتجارة أو الأعمال التجارية أو الصناعة أو الأسرار التجارية أو المهنية أو العمليات التجارية أو أي معلومات يكون الكشف عنها مخالفاً للسياسة العامة (النظام العام).

4- إذا طلبت دولة متعاقدة معلومات بموجب هذه المادة فعلى الدولة المتعاقدة الأخرى أن تستخدم تدابيرها المتبعة لجمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة، حتى وإن لم تكن تلك الدولة الأخرى تحتاج تلك المعلومات. للأغراض الضريبية. ويخضع الالتزام

الوارد بالجملة السابقة إلى القيود الواردة بالفقرة (3)، لكن لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير تلك القيود على أنها تسمح لدولة متعاقدة أن ترفض تقديم المعلومات فقط لأنه ليس لديها مصلحة محلية في تلك المعلومات.

5- لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرة (3) على أنها تسمح لدولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات لمجرد أن المعلومات هي حرة بنك، أو مؤسسة مالية أخرى، أو شخص مفوض أو شخص يتصرف بصفته وكيلًا أو أمينًا على الممتلكات أو بسبب كون المعلومات تتعلق بخصوص ملية في شخص ما.

المادة (27)

أعضاء البعثات الدبلوماسية والمناصب القنصلية

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على الامتيازات المالية الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو البعثات القنصلية المقررة بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقية خاصة.

المادة (28)

أحكام متنوعة

1- على الرغم من الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية، لا تمنح مزايا هذه الاتفاقية فيما يتعلق ببند من دخل أو رأس مال إذا كان من المعقول الاستنتاج، بعد النظر في كافة الحقائق والظروف، بأن الحصول على تلك المزايا كار، أحد الأغراض الرئيسية من أي ترتيب أو معاملة أدت بصوره مباشرة أو غير مباشرة إلى تلك المزايا، إلا إذا تم التوضيح بأن منح

تلك المزايا في هذه الظروف سيكون وفقاً لهدف وغرض الاحكام ذات الصلة بهذه الاتفاقية.

2- إذا مُنح مزايا هذه الاتفاقية لشخص بموجب الفقرة (1)، تعامل السلطة المختصة للدولة المتعاقدة التي بإمكانها منح هذه المزايا ذلك الشخص على أنه يستحق هذه المزايا، أو مزايا أخرى بالنسبة لدخل أو رأس مال معين إذا حددت تلك السلطة المختصة وبناء على طلب من ذلك الشخص وبعد النظر في الخلق والظروف، بأن تلك المزايا كان سيتم منحها إلى ذلك الشخص أو لشخص آخر عند غياب المعاملة أو الترتيب المشار إليهما في الفقرة (1)، وتتشاور السلطة المختصة للدولة المتعاقدة التي تستلم لطلب مع السلطة المختصة للدولة الأخرى قبل رفض طلب تم تقديمه من قبل مقيم في تلك الدولة الأخرى بموجب هذه الفقرة.

المادة (29)

نفاذ الاتفاقية

1- يتعين على الدولتين المتعاقدتين أن تخطر إحداهما الأخرى عبر القنوات الدبلوماسية بانتهاء الإجراءات المطلوبة من قبل قوانينهما المحلية لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، وتدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بتاريخ استلام آخر هذين الإخطارين.

2- تسري أحكام الاتفاقية:

(أ) بالنسبة للضرائب التي تجز من المنبع على المبالغ التي تدفع أو تقيد في حساب المدين في أو بعد اليوم الأول من يناير للسنة الميلادية التالية للسنة التي تدخل فيها الاتفاقية حيز النفاذ.

(ب) بالنسبة للضرائب الأخرى للسنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير للسنة الميلادية التالية للسنة التي تدخّل فيها الاتفاقية حيز النفاذ.

(ج) بالنسبة للمادة (26)، للمعلومات التي تتعلق بالسنوات المالية أو سنوات الأعمال التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير للسنة الميلادية التالية للسنة التي تدخّل فيها الاتفاقية حيز النفاذ.

3- تعلق الاتفاقية المبرمة بين مملكة البحرين والاتحاد السويسري للإعفاء المتبادل من الضرائب المعروضة على اندخّل ورأس المال الناتج عن الأعمال التجارية للنقل الجوي والبحري الدولي الموقعة بتاريخ 9 نوفمبر 2004 وبوقف سريانها، طالما أن أحكام هذه الاتفاقية قابلة للتطبيق.

المادة (30)

إنهاء الاتفاقية

تظل هذه الاتفاقية نافذة حتى يتم إنهاؤها بواسطة دولة متعاقدة. ويجوز لأي من الدولتين المتعاقدين إنهاء الاتفاقية عن طريق تقديم إخطار كتابي بالإنهاء عبر القنوات الدبلوماسية قبل ستة أشهر على الأقل من نهاية أي سنة ميلادية، ومنى هذه الحالة، ينتهي مفعول هذه الاتفاقية.

(أ) بالنسبة للضرائب التي تحيز من المنيع على المبالغ التي تدفع أو تقيد في حساب المدين في أو بعد اليوم الأول من يناير للسنة الميلادية التالية للسنة التي قدم فيها الإخطار.

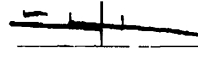
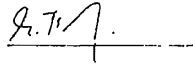
(ب) بالنسبة للضرائب الأخرى للسنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير للسنة الميلادية التالية للسنة التي قدم فيها الإخطار.

وإشهادا على ذلك، قام الموقعان أدناه الموصان من قبل حكومتهما بتوقيع هذه الاتفاقية.

حررت في المنامة بتاريخ 26 ربيع الأول 1441هـ الموافق 23 نوفمبر 2019م، من نسختين طبق الأصل، باللغات العربية والألمانية والإنجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية، وفي حالة الاختلاف بين النصوص يرجح النص الإنجليزي.

عن الإتحاد
الفيدرالي السويسري

عن حكومة
مملكة البحرين



بروتوكول

بين

حكومة مملكة البحرين

و

الاتحاد الفيدرالي السويسري

اتفق عند التوقيع في المنامة بتاريخ 26 ربيع الأول 1441 هـ الموافق 23 نوفمبر 2019 ، على الاتفاقية بين الدولتين بشأن إزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال ومنع التهرب والتجنب الضريبي على الأحكام التالية لتشكّل جزءاً من الاتفاقية:

1- إضافة إلى المادة (2):

من المفهوم بأن لا تطبق الاتفاقية على الضرائب التي تحجز من المنبع على الدخل غير المتوقع بموجب المادة (6) من الـ Swiss Anticipatory Tax Law.

2- إضافة إلى الفقرة الفرعية (ج) في الفقرة رقم (1) في المادة (3):

من المفهوم بأن المصطلح "نظام المعاشات التقاعدية" يتضمن التالي وأي نظام مماثل أو مشابه في جوهره والذي تأسس بموجب تشريعات تم إصدارها بعد تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية:

(أ) في البحرين، الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي والتي تأسست بموجب قانون رقم (3) لسنة 2008، إضافة إلى أية أنظمة أو شركات أخرى تأسست بموجب هذا القانون، أو أية مؤسسات مرخصة تعمل كصندوق تشعدي من قبل مصرف البحرين المركزي.

(ب) في سويسرا، أي من أنظمة المعاشات التقاعدية المشمولة بما يلي:

(1) القانون الفيدرالي بشأن التأمين على كبار السن والباقيين على قيد الحياة الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 1946؛

(2) القانون الفيدرالي بشأن التأمين على المعاقين الصادر بتاريخ 19 يونيو 1959؛

(3) القانون الفيدرالي بشأن المعاشات التقاعدية التكميلية المتعلقة بالتأمين على كبار السن والباقيين على قيد الحياة والمعاقين الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 2006.

(4) القانون الفيدرالي بشأن التأمين على كبار السن والباقيين على قيد الحياة والمعاقين المستحق الدفع فيما يتعلق بالتوظيف أو العمل الحر الصادر بتاريخ 25 يونيو 1982، بما في ذلك أنظمة المعاشات التقاعدية غير المسجلة التي تقدم خطط المعاشات التقاعدية المهنية والأشكال من أنظمة المعاشات التقاعدية لفردية المعترف بها والقبالة للمقارنة مع خطط المعاشات التقاعدية المهنية.

3- إضافة إلى المادة (4):

بالنسبة إلى الفقرة رقم (1) في المادة (4)، من المفهوم والتأكد بأن:

(أ) المعايير بشأن مسكن دائم، أو مركز المصالح الحيوية، أو الإقامة الاعتيادية تعني أن الفرد له وجود جوهري في البحرين؛

(ب) يشمل المصطلح "مقيم في دولة متعاقدة" بشكل خاص:

(1) نظام المعاشات التقاعدية الذي تأسس في تلك الدولة؛ و

(2) المؤسسة التي تأسست والتي تعمل حصراً للأغراض الدينية، أو خيرية، أو علمية، أو ثقافية، أو رياضية، أو تعليمية (أو يكثر من واحد من تلك الأغراض) وتكون مقيمة في تلك الدولة وفقاً لقوانينها، على الرغم من أن كل أو جزء من دخلها أو أرباحها الرأسمالية قد تكون معفاة من الضريبة بموجب القانون المحلي لتلك الدولة.

4- إضافة إلى المادة (7) و (12):

من المفهوم بأن المدفوعات التي تم استلامها كمقابل لاستخدام أو الحق في استخدام المعدات الصناعية أو التجارية أو العلمية تشكل أرباح الأعمال التجارية المشمولة في المادة (7).

5- إضافة إلى المادة (18) و (19):

من المفهوم بأن "المعاشات التقاعدية" المستخدمة في المادتين (18) و (19)، على التوالي، لا تغطي المدفوعات الدورية غقط، بل تشمل المبالغ المقطوعة.

6- إضافة إلى المادة (25):

(أ) من المفهوم بأنه سيتم طلب تبادل المعلومات فقط عند استنفاد الدولة المتعاقدة الطالبة للمعلومات جميع مصادر المعلومات الاعتيادية المتاحة بموجب إجراءاتها الضريبية الداخلية.

(ب) من المفهوم بأن تقدم السلطات الضريبية في الدولة التي قدمت طلباً للمعلومات بموجب المادة (26) إلى السلطات الضريبية في الدولة التي استلمت الطلب المعلومات التالية:

(1) هوية الشخص تحت المصن أو التفتيش؛

(2) نافذة الزمنية للمعلومات المطلوبة؛

(3) بيان بالمعلومات المطلوبة بما في ذلك طبيعة وشكل المعلومات التي ترغب باستلامها الدولة الطالبة من الدولة التي استلمت طلب معلومات؛

(4) الغرض الضريبي الذي تم من أجله طلب المعلومات؛

(5) بالقدر المعروف، اسم وعنوان أي شخص يُعتقد أن بحوزته المعلومات المطلوبة.

(ج) من المفهوم بأنه يقصد بعبارة " ذات صلة " تبادل المعلومات في المسائل الضريبية على أوسع نطاق ممكن، وهي نفس الوقت، لتوضيح بأن الدولتين المتعاقبتين ليست لهما الدرية في طلب معلومات غير أكيدة وبلا سبب أكيد أو من طلب معلومات من غير المحتمل أن تكون ذات صلة بالنشأن الضريبي لدافع الضرائب المعني . بينما تتضمن الفقرة المرجعية (ب) إجراءات مهمة من أجل ضمان أن طلب معلومات غير أكيدة

وبلا سبب أريد لا يحدث، ومع ذلك فإن الفقرات الفرعية من (1) إلى (5) من المقرة الفرعية (ب) يجب أن لا تفسر من أجل إحباط تبادل المعلومات بشكل معال.

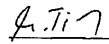
(د) من المفهوم أنه من المتوقع من الدولتين المتعاقبتين أن تقوموا بتبادل المعلومات للأغراض الضريبية على أساس تلقائي أو ذاتي بمجرد دخولهما في اتفاقية محددة لهذا الغرض.

(هـ) من المفهوم بأنه في حال تبادل المعلومات، ستطبق القواعد الإدارية والإجرائية فيما يتعلق بحقوق دافع الضرائب الموجودة في الدولة المتعاقدة التي استلمت طلب تبادل المعلومات. ومن المفهوم أيضاً بأن هذه الأحكام تهدف إلى تقديم ضمان لدافع الضرائب بإجراءات عادلة وليس لمنع أو تأخير دون مبرر عملية تبادل المعلومات.

حررت في المنامة بتاريخ 26 ربيع الأول 1441هـ الموافق 23 نوفمبر 2019م، من نسختين طبق الأصل، باللغات العربية والألمانية والإنجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية، وفي حالة الاختلاف بين النصوص يرجح النص الإنجليزي.

عن الإتحاد
الفيدرالي السويسري

عن حكومة
مملكة البحرين





CONVENTION
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF BAHRAIN
AND
THE SWISS FEDERAL COUNCIL
FOR THE ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION
WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND ON CAPITAL
AND THE PREVENTION OF TAX EVASION AND AVOIDANCE

*THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF BAHRAIN
AND
THE SWISS FEDERAL COUNCIL*

DESIRING to further develop the economic relationship and to enhance their cooperation in tax matters.

Intending to conclude a Convention for the elimination of double taxation with respect to taxes on income and on capital without creating opportunities for non-taxation or reduced taxation through tax evasion or avoidance (including through treaty-shopping arrangements aimed at obtaining reliefs provided in this Convention for the indirect benefit of residents of third States)

HAVE AGREED as follows:

Article 1

Persons covered

This Convention shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2

Taxes covered

1. This Convention shall apply to taxes on income and on capital imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income and on capital all taxes imposed on total income, on total capital, or on elements of income or of capital, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.

3. The existing taxes to which the Convention shall apply are in particular:

a) in Switzerland:

the federal, cantonal and communal taxes :

(i) on income (total income, earned income, income from capital, industrial and commercial profits, capital gains, and other items of income); and

(ii) on capital (total property, movable and immovable property, business assets, paid-up capital and reserves, and other items of capital)

(hereinafter referred to as "Swiss tax");

b) in Bahrain, the income tax payable under Amiri Decree No. 22/1979

(hereinafter referred to as "Bahrain tax").

4. The Convention shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of signature of the Convention in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any substantial changes which have been made in their respective taxation laws.

Article 3**General definitions**

1. For the purposes of this Convention, unless the context otherwise requires:

- a) (i) the term "Switzerland" means the territory of the Swiss Confederation as defined by its laws in accordance with international law;
- (ii) the term "Bahrain" means the territory of the Kingdom of Bahrain as well as the maritime areas, seabed and subsoil over which Bahrain exercises, in accordance with international law, sovereign rights and jurisdiction;
- b) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;
- c) the term "company" means any body corporate or any entity which is treated as a body corporate for tax purposes or any other entity constituted or recognised under the laws of one or other of the Contracting States as a body corporate;
- d) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
- e) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise that has its place of effective management in a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;
- f) the term "competent authority" means:
 - (i) in the case of Switzerland, the Head of the Federal Department of Finance or his authorised representative;
 - (ii) in the case of Bahrain, the Minister of Finance and National Economy or his authorised representative;
- g) the term "national" in relation to a Contracting State means:

- (i) any individual possessing the nationality of a Contracting State;
 - (ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;
 - h) the term "pension scheme" means any plan, scheme, fund, foundation, trust or other arrangement established in a Contracting State which is:
 - (i) regulated by and generally exempt from income taxation in that State; and
 - (ii) operated principally to administer or provide pension or retirement benefits or to earn income for the benefit of one or more such schemes.
2. As regards the application of the Convention at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the law of that State for the purposes of the taxes to which the Convention applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.

Article 4

Resident

1. For the purposes of this Convention, the term "resident of a Contracting State" means:
- a) in the case of Switzerland, any person who, under Swiss law, is subject to unlimited tax liability in Switzerland;
 - b) in the case of Bahrain, an individual who has a permanent home, his centre of vital interest, or habitual abode in Bahrain for a period or periods totalling in the aggregate at least 183 days in the fiscal year concerned, and a company or legal entity incorporated or having its place of effective management in Bahrain.
- This term, however, does not include any person who is liable to tax in that State in respect only of income from sources in that State or capital situated therein.
2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

- a) he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident only of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);
 - b) if the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has an habitual abode;
 - c) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the State of which he is a national;
 - d) if he is a national of both States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.
3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the State in which its place of effective management is situated.

Article 5

Permanent establishment

1. For the purposes of this Convention, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.
2. The term "permanent establishment" includes especially:
 - a) a place of management;
 - b) a branch;
 - c) an office;
 - d) a factory;
 - e) a workshop;

f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources;

g) a refinery;

h) a sales outlet; and

i) a warehouse in relation to a person providing storage facilities for others.

3. A building site or construction or installation project constitutes a permanent establishment only if it lasts more than twelve months.

4. Notwithstanding the provisions of this Article, an enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State and to carry on business through that permanent establishment if in that State it carries on for a period of more than 90 days any activity which is directly connected with the exploration for or production of crude oil or other natural hydrocarbons from the ground in that State either for its own account or on account of others, or in refining crude oil owned by it or by others, wheresoever produced, in its facilities in that State.

5. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;

b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;

c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;

d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;

e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of advertising, for the supply of information, for scientific research or similar activities which have a preparatory or auxiliary character for the enterprise;

f) an installation or assembly project carried on by an enterprise of a Contracting State in the other Contracting State in connection with the delivery of machinery or equipment produced by that enterprise;

g) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs a) to f), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

6. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies - is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 5 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

7. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business.

8. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6

Income from immovable property

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships, boats and aircraft shall not be regarded as immovable property.
3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.
4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7

Business profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as are attributable to that permanent establishment.
2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment

situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere.

4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

6. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

7. A Contracting State shall make no adjustment to the profits that are attributable to a permanent establishment of an enterprise of one of the Contracting States after 5 years from the end of the taxable year in which the profits would have been attributable to the permanent establishment. The provisions of this paragraph shall not apply in the case of fraud, gross negligence or willful default.

8. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Convention, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8

Shipping and air transport

1. Profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.
2. If the place of effective management of a shipping enterprise is aboard a ship, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbour of the ship is situated, or, if there is no such home harbour, in the Contracting State of which the operator of the ship is a resident.
3. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9

Associated enterprises

1. Where,
 - a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
 - b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,
 and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Convention and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

3. A Contracting State shall not include in the profits of an enterprise, and tax accordingly, profits that would have accrued to the enterprise but by reason of the conditions referred to in paragraph 1 have not so accrued, after 5 years from the end of the taxable year in which the profits would have accrued to the enterprise. The provisions of this paragraph shall not apply in the case of fraud, gross negligence or wilful default.

Article 10

Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed:

(a) 5 per cent of the gross amount of the dividends if the beneficial owner is a company (other than a partnership) which holds directly at least 10 per cent of the capital of the company paying the dividends;

(b) 15 per cent of the gross amount of the dividends in all other cases.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State shall be taxable only in the other Contracting State if the beneficial owner of the dividends is that other State itself, political subdivisions, local governments, or the Central Bank thereof, pension funds, investment authorities or any other institution created by the Government of, political subdivisions of, or local governments of that other State which is recognized as an integral part of that government as shall be agreed by mutual agreement of the competent authorities of the Contracting States.

4. The competent authorities of the Contracting States shall by mutual agreement settle the mode of application of the limitations of paragraphs 2 and 3. Paragraphs 2 and 3 shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

5. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.

6. The provisions of paragraphs 1, 2 and 3 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

7. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a

resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

Article 11

Income from debt-claims

1. Income from debt-claims arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.
2. The terms "income from debt-claims" or "income" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as income from debt-claims for the purpose of this Article.
3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the income being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the income arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
4. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the income, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such

relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

Article 12

Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and beneficially owned by a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.
2. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.
3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
4. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

Article 13**Capital gains**

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in that other State.
3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.
4. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of shares deriving more than 50 per cent of their value directly or indirectly from immovable property situated in the other Contracting State may be taxed in that other State. The provisions of the preceding sentence shall not apply to gains:
 - a) from the alienation of shares quoted on a stock exchange established in either Contracting State or on a stock exchange as may be agreed by the competent authorities of the Contracting States; or
 - b) from the alienation of shares in a company the value of which consist of more than 50 per cent of immovable property, in which the company carries on its business.

5. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2, 3 and 4, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14

Independent personal services

1. Income derived by an individual, who is a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State unless he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities. If he has such a fixed base, the income may be taxed in the other State but only so much of it as is attributable to that fixed base.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15

Dependent personal services

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18 and 19, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

- a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in the fiscal year concerned, and

b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State, and

c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic, may be taxed in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

Article 16

Directors' fees

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

Article 17

Entertainers and sportsmen

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsman, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsman in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised. The provisions of the preceding sentence shall not apply if it is established that neither the entertainer or the sportsman himself, nor persons related to him, participate directly in the profits of such person.

3. Paragraphs 1 and 2 shall not apply to income from activities performed in a Contracting State by entertainers or sportsmen if such income is derived, directly or indirectly, wholly or mainly from public funds of the other Contracting State, a political subdivision or a local authority thereof. In such a case, the income shall be taxable only in the Contracting State of which the entertainer or sportsman is a resident.

Article 18

Pensions

Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that State. However, where such pensions and other similar remuneration arising in the other Contracting State are not liable to tax in the first-mentioned State, that other Contracting State may tax such income.

Article 19

Government service

1. a) Salaries, wages and other similar remuneration paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
- b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that State who:
 - (i) is a national of that State; or
 - (ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.

2. a) Pensions and other similar remuneration paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

b) However, such pensions and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that State.

3. The provisions of Articles 15, 16, 17 and 18 shall apply to salaries, wages, pensions, and other similar remuneration in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

Article 20

Students

Payments which a student or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that State.

Article 21

Other income

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Convention shall be taxable only in that State.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in

that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

Article 22

Capital

1. Capital represented by immovable property referred to in Article 6, owned by a resident of a Contracting State and situated in the other Contracting State, may be taxed in that other State.
2. Capital represented by movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or by movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, may be taxed in that other State.
3. Capital represented by ships and aircraft operated in international traffic and by movable property pertaining to the operation of such ships and aircraft, shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.
4. All other elements of capital of a resident of a Contracting State shall be taxable only in that State.

Article 23

Elimination of double taxation

1. In the case of Switzerland, double taxation shall be avoided as follows:
 - a) Where a resident of Switzerland derives income or owns capital which, in accordance with the provisions of this Convention, may be taxed in Bahrain, Switzerland shall, subject to the provisions of subparagraph b), exempt such income or capital from tax. However, such exemption shall apply to gains

referred to in paragraph 4 of Article 13 only if actual taxation of such gains in Bahrain is demonstrated.

b) Where a resident of Switzerland derives income which, in accordance with the provisions of Article 10 may be taxed in Bahrain, Switzerland shall allow, upon request, a relief to such resident. The relief may consist of:

(i) a deduction from the tax on the income of that resident of an amount equal to the tax levied in Bahrain in accordance with the provisions of Article 10; such deduction shall not, however, exceed that part of the Swiss tax, as computed before the deduction is given, which is appropriate to the income which may be taxed in Bahrain; or

(ii) a lump sum reduction of the Swiss tax; or

(iii) a partial exemption of such dividends from Swiss tax, in any case consisting at least of the deduction of the tax levied in Bahrain from the gross amount of the dividends.

Switzerland shall determine the applicable relief and regulate the procedure in accordance with the Swiss provisions relating to the carrying out of international conventions of the Swiss Confederation for the avoidance of double taxation.

c) A company which is a resident of a Switzerland and which derives dividends from a company which is a resident of Bahrain shall be entitled, for the purposes of taxation in Switzerland with respect to such dividends, to the same relief which would be granted to the company if the company paying the dividends were a resident of Switzerland.

2 In the case of Bahrain, double taxation shall be avoided as follows:

a) Where a resident of Bahrain derives income or owns capital which, in accordance with the provisions of this Convention, may be taxed in Switzerland, Bahrain shall allow:

(i) as a deduction from the tax on the income of that resident, an amount equal to the income tax paid in Switzerland;

(ii) as a deduction from the tax on the capital of that resident, an amount equal to the capital tax paid in Switzerland.

Such deduction in either case shall not, however, exceed that part of the income tax or capital tax, as computed before the deduction is given, which is attributable, as the case may be, to the income or the capital which may be taxed in Switzerland.

3. Where in accordance with any provision of the Convention income derived or capital owned by a resident of a Contracting State is exempt from tax in that State, such State may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income or capital of such resident, take into account the exempted income or capital.

Article 24

Non-discrimination

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 4 of Article 11, or paragraph 4 of Article 12, apply, income from debt-claims, royalties and other

disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State. Similarly, any debts of an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable capital of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been contracted to a resident of the first-mentioned State.

4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

5. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2, apply to taxes of every kind and description.

Article 25

Mutual agreement procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Convention, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of either Contracting State. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Convention.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Convention.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Convention. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Convention.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly, including through a joint commission consisting of themselves or their representatives, for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

5. Where,

a) under paragraph 1, a person has presented a case to the competent authority of a Contracting State on the basis that the actions of one or both of the Contracting States have resulted for that person in taxation not in accordance with the provisions of this Convention, and

b) the competent authorities are unable to reach an agreement to resolve that case pursuant to paragraph 2 within three years from the presentation of the case to the competent authority of the other Contracting State,

any unresolved issues arising from the case shall be submitted to arbitration if the person so requests. Unless a person directly affected by the case does not accept the mutual agreement that implements the arbitration decision or the competent authorities and the persons directly affected by the case agree on a different solution within six months after the decision has been communicated to them, the arbitration decision shall be binding on both States and shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic laws of these States. The competent authorities of the Contracting States shall by mutual agreement settle the mode of application of this paragraph.

6. The Contracting States may release to the arbitration board, established under the provisions of paragraph 5, such information as is necessary for carrying out the arbitration procedure. The members of the arbitration board shall be subject to the

limitations of disclosure described in paragraph 2 of Article 26 with respect to the information so released.

Article 26

Exchange of information

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Convention or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes covered by the Convention insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Convention. The exchange of information is not restricted by Article 1.

2. Any information received under paragraph 1 by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions. Notwithstanding the foregoing, information received by a Contracting State may be used for other purposes when such information may be used for such other purposes under the laws of both States and the competent authority of the supplying State authorises such use.

3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

- a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
- b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy (*ordre public*).

4. If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

5. In no case shall the provisions of paragraph 3 be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

Article 27

Members of diplomatic missions and consular posts

Nothing in this Convention shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 28**Miscellaneous provisions**

1. Notwithstanding the other provisions of this Convention, a benefit under this Convention shall not be granted in respect of an item of income or capital if it is reasonable to conclude, having regard to all relevant facts and circumstances, that obtaining that benefit was one of the principal purposes of any arrangement or transaction that resulted directly or indirectly in that benefit, unless it is established that granting that benefit in these circumstances would be in accordance with the object and purpose of the relevant provisions of this Convention.

2. Where a benefit under this Convention is denied to a person under paragraph 1, the competent authority of the Contracting State that would otherwise have granted this benefit shall nevertheless treat that person as being entitled to this benefit, or to different benefits with respect to a specific item of income or capital, if such competent authority, upon request from that person and after consideration of the relevant facts and circumstances, determines that such benefits would have been granted to that person, or to another person, in the absence of the transaction or arrangement referred to in paragraph 1. The competent authority of the Contracting State to which the request has been made will consult with the competent authority of the other State before rejecting a request made under this paragraph by a resident of that other State.

Article 29**Entry into force**

1. Each Contracting State shall notify to the other, through diplomatic channels, the completion of the procedures required by its law for the bringing into force of this Convention. The Convention shall enter into force on the date on which the later of those notifications has been received.

2. The provisions of the Convention shall have effect:

- a) in respect of taxes withheld at source on amounts paid or credited on or after the first day of January of the calendar year next following the entry into force of the Convention;
- b) in respect of other taxes for taxation years beginning on or after the first day of January of the calendar year next following the entry into force of the Convention;
- c) in respect to Article 26, to information that relates to fiscal years or business years beginning on or after the first day of January of the calendar year next following the entry into force of the Convention.

3. The Agreement between Bahrain and Switzerland for the reciprocal exemption of taxes on income and on capital arising from the business of international air and sea transport, signed on 9 November 2004, is suspended and no more effective as long as the provisions of this Convention are applicable.

Article 30

Termination

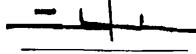
This Convention shall remain in force until terminated by a Contracting State. Either Contracting State may terminate the Convention, through diplomatic channels, by giving notice of termination at least six months before the end of any calendar year. In such event, the Convention shall cease to have effect:

- a) in respect of taxes withheld at source on amounts paid or credited on or after the first day of January of the calendar year next following that in which the notice was given;
- b) in respect of other taxes for taxation years beginning on or after the first day of January of the calendar year next following that in which the notice was given.

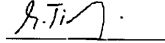
IN WITNESS WHEREOF the undersigned, duly authorized thereto, have signed this Convention.

Done in duplicate at Manama this 23rd day of November 2019, in the Arabic, German and English languages, all texts being equally authentic. In case there is any divergence of interpretation between the texts, the English text shall prevail.

For the Government of
the Kingdom of Bahrain



For the Swiss
Federal Council



Protocol
The Government of the Kingdom of Bahrain
and
The Swiss Federal Council

Have agreed at the signing at Manama on the 23rd of November 2019 of the Convention between the two States for the elimination of double taxation with respect to taxes on income and on capital and the prevention of tax evasion and avoidance upon the following provisions which shall form an integral part of the said Convention.

1. Ad Article 2

It is understood that the Convention shall not apply to taxes withheld at source on income by chance covered by Article 6 of the Swiss Anticipatory Tax Law.

2. Ad subparagraph h) of paragraph 1 of Article 3

It is understood that the term "pension scheme" includes the following and any identical or substantially similar schemes which are established pursuant to legislation introduced after the date of signature of this Convention:

- a) in Bahrain, the Social Insurance Organisation (SIO) created in accordance with Law No.3/2008 together with any other schemes or companies created and established thereunder, or any entities licensed as pension funds by the Central Bank of Bahrain.
- b) in Switzerland, any pension schemes covered by:
 - (i) the Federal Act on old age and survivors' insurance, of 20 December 1946;
 - (ii) the Federal Act on disabled persons' insurance of 19 June 1959;
 - (iii) the Federal Act on supplementary pensions in respect of old age, survivors' and disabled persons' insurance of 6 October 2006;
 - (iv) the Federal Act on old age, survivors' and disabled persons' insurance payable in respect of employment or self-employment of 25 June 1982, including the non-

registered pension schemes which offer occupational pension plans and the forms of individual recognised pension schemes comparable with the occupational pension plans.

3. Ad Article 4

In respect of paragraph 1 of Article 4, it is understood and confirmed that

- a) the criteria of permanent home, centre of vital interest, or habitual abode imply that an individual has a substantial presence in Bahrain;
- b) the term "resident of a Contracting State" includes in particular:
 - (i) a pension scheme established in that State; and
 - (ii) an organisation that is established and is operated exclusively for religious, charitable, scientific, cultural, sporting, or educational purposes (or for more than one of those purposes) and that is a resident of that State according to its laws, notwithstanding that all or part of its income or gains may be exempt from tax under the domestic law of that State.

4. Ad Articles 7 and 12

It is understood that payments received as a consideration for the use of, or the right to use industrial, commercial or scientific equipment constitute business profits covered by Article 7.

5. Ad Articles 18 and 19

It is understood that the term "pensions" as used in Articles 18 and 19, respectively, does not only cover periodic payments, but also includes lump sum payments.

6. ad Article 26

- a) It is understood that an exchange of information will only be requested once the requesting Contracting State has exhausted all regular sources of information available under the internal taxation procedure.

b) It is understood that the tax authorities of the requesting State shall provide the following information to the tax authorities of the requested State when making a request for information under Article 26:

(i) the identity of the person under examination or investigation;

(ii) the period of time for which the information is requested;

(iii) a statement of the information sought including its nature and the form in which the requesting State wishes to receive the information from the requested State;

(iv) the tax purpose for which the information is sought;

(v) to the extent known, the name and address of any person believed to be in possession of the requested information.

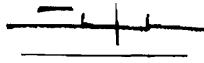
c) It is understood that the reference to "foreseeable relevance" is intended to provide for exchange of information in tax matters to the widest possible extent and, at the same time, to clarify that the Contracting States are not at liberty to engage in "fishing expeditions" or to request information that is unlikely to be relevant to the tax affairs of a given taxpayer. While subparagraph b) contains important procedural requirements that are intended to ensure that fishing expeditions do not occur, clauses (i) through (v) of subparagraph b) nevertheless are not to be interpreted in order to frustrate effective exchange of information.

d) It is understood that the Contracting States will only be expected to exchange information for tax purposes on an automatic or a spontaneous basis once both States have entered into a specific agreement for that purpose.

e) It is understood that in case of an exchange of information, the administrative procedural rules regarding taxpayers' rights provided for in the requested Contracting State remain applicable. It is further understood that these provisions aim at guaranteeing the taxpayer a fair procedure and not at preventing or unduly delaying the exchange of information process.

Done in duplicate at Manama this 23rd day of November 2019, in the Arabic, German and English languages, all texts being equally authentic. In case there is any divergence of interpretation between the texts, the English text shall prevail.

For the Government of
the Kingdom of Bahrain



For the Swiss
Federal Council

